# دور الجامعة العربية في تسوية الازمات السياسية بين الدول الأعضاء (١٩٤٥-١٩٧٥ )

أ.م.د. خليل جودة عبد الخفاجي
جامعة كربلاء / مركز الدراسات الاستراتيجية

**الملخص :**

يتضح مما تقدم بان جامعة الدول العربية تعد قمة الهرم التنظيمي الإقليمي العربي، والتي كان لها الدور الكبير في تسوية الكثير من الازمات بين الدول الأعضاء وان الجامعة العربية لم تجعل اختصاص التسوية السلمية للازمات حكرا على مجلسها كما ارادت مواد الميثاق، بل تجاوزنه الى شراك الأمين العام للجامعة، وقيامه بنشاطات فردية دفعت باتجاه تفعيل اسهاماته بدرجة اكثر مما رسمه الميثاق له في بعض الأحيان .

كما يتبين من خلال الدراسة ان مؤتمرات القمة العربية كانت احد المرتكزات الأساسية في الوطن العربي التي أسهمت في تعزيز دور الجامعة العربية اذ كانت دبلوماسية القمة العربية اكثر قدرة على تحقيق درجة كبيرة من النجاح في العمل على تسوية العديد من المنازعات التي نشبت بين الدول العربية سلميا.

ان الجامعة العربية واجهت ولا زالت تواجه العديد من الازمات التي تقع خارج ارادتها وتؤثر في أدائها واضعفت العمل العربي المشترك في اطارها، ولعل من ابرز هذه الازمات هي طبيعة النزاعات العربية نفسها ، فهي ليست نزاعات قانونية وان تظاهرت بذلك ، وانما عبارة عن نزاعات سياسية ممتدة الأثر ، ترتبط بدوافع ومواقف النظم السياسية الحاكمة بالدرجة الأولى، وان اتخذت صفة النزاعات الحدودية مثلا، او نزاعات ذات طبيعة سياسية او دعاوي التدخل في الشؤون الداخلية ، الى غير ذلك من النزاعات والأزمات التي تبدو في مظهرها على حقوق قانونية ، لكنها في واقع الامر تبقى تخفي ورائها اهداف سياسية.

الكلمات المفتاحية: (الجامعة العربي، الازمات السياسية، ميثاق الجامعة، التحكيم).

# The role of the Arab League in settling political crises among member states

## (١٩٤٥-١٩٧٥)

**Dr. Khalil Gouda Abdel Khafaji**

**University of Karbala / Center for Strategic Studies**

**Abstract:**

It is clear from the above that the League of Arab States is considered the pinnacle of the Arab regional organizational pyramid, and that it had a major role in settling many crises among member states, and that the Arab League did not make the jurisdiction of the peaceful settlement of crises exclusive to its council, as the articles of the Charter intended, but rather went beyond it to the trappings of the Secretary-General. For the university, and his individual activities pushed towards activating his contributions to a greater degree than what the charter specified for him at times.

It is also clear from the study that the Arab summit conferences were one of the basic foundations in the Arab world that contributed to strengthening the role of the Arab League, as the diplomacy of the Arab summit was more capable of achieving a great degree of success in working to peacefully settle many of the disputes that broke out between the Arab countries.

The Arab League has faced and continues to face many crises that fall outside its control and affect its performance and weaken joint Arab action within its framework. Perhaps the most prominent of these crises is the nature of the Arab conflicts themselves, as they are not legal disputes, even if they pretend to be so, but rather political disputes with a long-lasting impact. It is linked primarily to the motives and positions of the ruling political systems, even if they take the form of border disputes, for example, or disputes of a political nature, or claims of interference in internal affairs, or other conflicts and crises

that appear to involve legal rights, but in reality remain hidden behind them. Political goals.

Keywords: (Arab League, political crises, university charter, arbitration)

## المقدمة:

جامعة الدول العربية هي جامعة حكومية عربية ، تمثل حكومات الدول العربية المستقلة ذات السيادة ، وميثاقها جاء بمثابة اعتراف رسمي من الدول العربية بأهمية التنسيق والتشاور فيما بينها في مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وقد جاءت ( المادة الثانية ) من الميثاق لتحدد الغرض من قيام الجامعة ، وهو توثيق الصلات بين الدول الأعضاء ، وتنسيق خططها تحقيقا للتعاون بينها ، وصيانة لاستقلالها وضمانا لسيادتها.

تعد جامعة الدول العربية اقدم منظمة إقليمية عربية بعد الأمم المتحدة ، اذ تتوافر فيها معظم مقومات المنظمة الدولية على وجه العموم وشروط المنظمة الدولية الإقليمية بوجه خاص ، وان ميثاقها نص على مسألة تسوية الازمات التي تحدث بين أعضائها سلميا وفقا لنص ( المادة الخامسة ) منه ، وقد كان لجامعة الدول العربية الدور الواضح في تسوية العديد من الازمات التي نشبت بين الدول الأعضاء وبخاصةً تلك الازمات التي تقع بين دول الجوار على الحدود المشتركة من هنا جاء اختيارنا لبحث دور جامعة الدول العربية في تسوية الازمات السياسية التي حدثت بين دولها ابان الحقبة ١٩٤٥-١٩٧٥.

وقد قسم البحث الى ثلاث مباحث.

حيث تضمن المبحث الأول ( نشأة الجامعة العربية في ضل أزمات الحرب العالمية الثانية)

اما المبحث الثاني تناول تسوية الازمات في طيات الجامعة العربية ودورها في حل هذه الازمات اما المبحث الثالث فقد تناول دور الجامعة في تسوية هذه الازمات بالطرق السلمية وتغليب لغة الحوار على لغة العنف لحل هذه المشاكل بين العرب باستخدام التحكيم او الوساطة الدولية وقد عززت الدراسة باستخدام بعض المصادر المهمة ومنها لبطرس بطرس غالي ، الجامعة العربية وتسوية

المنازعات السلمية، وكذلك محمد عزيز شكري في جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع. فضلا عن المصادر الأولى.

**المبحث الأول : نشأة الجامعة العربية في ضل أزمات الحرب العالمية الثانية.**

دخلت حركة القومية العربية مرحلة جديدة من مراحل نضالها وسعيها نحو الاستقلال وتحقيق الوحدة في ضل تطورات عالمية مهمة تمثلت بنشوب الحرب العالمية الثانية وما رافقها من أزمات دولية اذ حاول قادة الحركة القومية الاستفادة من هذه الازمة الدولية لتحقيق الوحدة العربية خاصة بعد ان حصلوا على تصريح من دول المحور ( المانيا وإيطاليا ) في ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٠ ، تضمن اعترافهما باستقلال البلاد العربية ، اعلان عطفهما على ما يقوم به العرب من جهود وطنية وقومية في سبيل نيل الاستقلال . ([1])

وردا على موقف دول المحور اعلن الحلفاء ( بريطانيا وفرنسا ) على لسان وزير خارجية بريطانيا ( انتوني ايدن ) في ٢٩ أيار ١٩٤١ ، وضع ترتيبات جديدة للمنطقة العربية تتلاءم مع ظروفها السياسية لمرحلة ما بعد الحرب ، لتلبية بعض مطالب الزعماء العرب ، فضلا عن دورها فب التهدئة عن المشاعر القومية العربية المتنامية ، اذ جاء في خطاب ايدن ما نصه : " ان العالم العربي قد قطع خطوات عظيمة الى الامام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وان كثيرا من المفكرين يرغبون في ان تحقق الشعوب العربية درجة من التقارب اكبر مما هو متحقق الان ، وهم من اجل تحقيق ذلك يعولون على مساعدتنا ، وان مثل هذا النداء الصادر من أصدقائنا لا يمكن ان يضل بلا استجابة وانه ليبدو لي من الطبيعي ومن العدل ، ان ندعم العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية وان حكومة صاحب الجلالة من جانبها سوف تقدم معونتها الكاملة لأي خطة تتمتع بالتايد التام " .([2]) وقد حددت بريطانيا أهدافها في المنطقة العربية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالنقاط التالية : ([3])

١. ضمان المصالح البريطانية في النفط وطرق المواصلات .
٢. إيلاء مشكلة اليهود في فلسطين عامة والهجرة اليهودية خاصة الأهمية المطلوبة .

٣. يمكن للسياسة البريطانية من خلال دعمها للترتيبات المقترحة ضمان التأثير في الوضع العام اكثر من ذي قبل .

وحاول نوري رئيس وزراء العراق الذي يتمتع بدهاء سياسي وتميز دبلوماسي استغلال الازمة بين الحلفاء والمحور ، فقدم مذكرة في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٣ اطلق عليا اسم الكتاب الأزرق حملت عنوان ( استقلال العرب ووحدتهم ) ، دعا فيه الى تأسيس عصبة عربية ينظم اليها العراق وسوريا فورا على ان يباح للدول العربية الأخرى الانضمام اليها متى ما شاءوا (٤)، الا ان بريطانيا لم توافق على مقترحات نوري السعيد بل اخذت بالترويج الى قيام تنظيم إقليمي يجمع شمل الدول العربية في منظمة إقليمية واحدة (٥). ولعل هذا ما جاء في تصريح انتونيو ايدن رئيس وزراء بريطانيا في مجلس العموم البريطاني في الرابع والعشرين من شباط ١٩٤٣ جاء فيه : " ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بينهم ، ومن الجلي ان الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب ان يأتي من جانب العرب انفسهم ، والذي اعرفه انه لم يوضع حتى الان مثل هذا المشروع الذي ينال قبولا عاما " (٦)[٧]

ومن جانبها شجعت بريطانيا حليفهم رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس لتبني تحقيق هذه المبادرة وبالفعل طرح ذلك في مجلس الشيوخ المصري مؤكدا انه ينوي المبادرة بالتشاور مع الحكومات العربية الأخرى حتى يبدا السعي للوحدة العربية بجبهة متحدة (٨) وبالفعل وجه دعواته الى رؤساء الحكومات العربية التي قد كانت شاركت في المشاورات الثنائية من اجل تشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر عربي عام بهدف دراسة أسس التعاون العربي في المستقبل (٩).

وفي الخامس والعشرين من أيلول ١٩٤٤ عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي جلستها برئاسة مصطفى النحاس بحضور ممثلي الدول العربية ( العراق ، السعودية ، شرق الأردن ، سو ريا، لبنان واليمن ) وبحث المجتمعون فكرة الوحدة العربية واختلفت الحكومات العربية حول شكل الاتحاد المنشود وكان هناك اتجاهان هما : (١٠)

الاتجاه الأول :- يدعو الى شكل اتحادي من شأنه قيام سلطة تكون اعلى من سلطات الدول الأعضاء ، لها اختصاصات وسلطات مستقلة ، وتبنى هذا الاتجاه خلال المحادثات : العراق ، سوريا وشرق الأردن .

الاتجاه الثاني :- كان يدعو الى إقامة شكل تنظيمي يسمح بالتعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فيه ، وبما يكفل المحافظة على سيادة واستقلال هذه الدول ، لكن الوفود العربية المشاركة في مشاورات الوحدة التمهيدية أجمعت على استبعاد فكرة تأليف حكومة مركزية تجمع الدول العربية المعنية ولم يبق امام أعضاء اللجنة التحضرية للمؤتمر العربي العام سوى البحث في موضوعين هما التعاون السياسي واداة هذا التعاون .

وفي الإسكندرية توصلت للجنة الفرعية المكلفة من الحكومات العربية الى صيغة كان قد تقدم بها النحاس فضلا عن المقترحات الأخرى الى الصيغة التالية التي اعتبرت هي الأساس لبروتوكول الإسكندرية ([١١]).

" تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام لها ، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدر المساواة ، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد الاجتماعات الدورية لتوثيق الصلاة بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها ".([١٢])

وبشأن الازمات والنزاعات الحاصلة بين الدول الأعضاء فقد اكد بروتوكول الإسكندرية بان تكون قرارات مجلس جامعة الدول العربية ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الحالات التي يقع فيها خلافا بين دولتين من أعضاء الجامعة ويلجا فيها الطرفان الى المجلس لفض الخلاف ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة العربية نافذة وملزمة ، ولا يجوز في كل الأحوال اللجوء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة ولكل دولة ان تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة او غيرها الاتفاقات الخاصة والتي لا تتعارض مع نصوص هذه الاحكام ([١٣]).

وفي ٢٢ اذار ١٩٤٥ وضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية على أساس انها منظمة إقليمية تقوم على التعاون والتنسيق ببين الدول العربية الأعضاء فيها على أساس المساواة واحترام استقلال الدول الأعضاء وسيادتها . وهكذا فان البناء القانوني والتنظيمي للجامعة يقوم على أساس مبدا المساواة بين الدول الأعضاء وعلى أساس احترام سيادة الدول واستقلالها . (١٤)

وهكذا جاءت ولادة جامعة الدول العربية في ضل ظروف دولية معقدة وفي ضل نظام دولي يتحول من نظام متعدد الأقطاب الى نظام ثنائي القطب ( الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي )

ففي الوقت الذي حاولت فيه بريطانيا تشجيع انشاء منظمة إقليمية عربية (جامعة الدول العربية) بهدف وقف تصاعد الحركة القومية العربية والمحافظة على مصالحها وامتيازاتها ، وبالتالي إبقاء نفوذها في المنطقة سارعت الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل لمنع قيام منظمة إقليمية عربية ذات اهداف سياسية ، اذ حاربت الولايات المتحدة الامريكية هذا الاتجاه في محادثات الاعداد لمنظمة الأمم المتحدة ، كما أبلغت الحكومات العربية بمعارضتها لأنشاء الجامعة العربية على أسس سياسية . (١٥) وهكذا يبدو واضحا ان جامعة الدول العربية قد نشأت نتيجة تداعيات الحرب العالمية الثانية وما رافقها من أزمات إقليمية دولية .

**المبحث الثاني : تسوية الازمات في ميثاق الجامعة العربية :**

اكدت المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العرية على تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء الا انها لم تتضمن نصا صريحا ومفصلا يبين فيه الطرق وأساليب الحل السياسي فقد جاء في النص " لا يجوز اللجوء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين او اكثر من دول الجامعة فاذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة أراضيها ولجئ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف كان قرراه عندئذ نافذا وملزما وفي هذه الحالة لا يجوز للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته ويتسوط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة من دول الجامعة او غيرها للتوفيق بينهما ، وتصدر قرارات التحكيم الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء (١٦)

وبمجرد النظر الى ما ورد في هذا النص يمكن ان نستنتج ما يلي :-

أولا : ان المادة الخامسة من ميثاق الجامعة تفرض على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الالتزام بعدم جواز استخدام القوة ووجوب فض المنازعات بالطرق السلمية ، غير ان هذه المادة لم تلزم الأطراف المتنازعة بنظام معين لحل منازعاتها بالطرق السلمية ، وانما قدمت لها نظاما يلجئون اليه اذا ما توفرت رغبة لديهم في ذلك اما اذا افتقدت هذه الرغبة ، فلن يلجئ الى هذه النظام لأنه ليس هناك ما يلزمهم ، ([١٧]) ومعنى ذلك ان التجاء الدول المتنازعة الى مجلس الجامعة بهذا الشأن يعد امرا اختياريا ومن جانبه لا يجوز للمجلس التدخل في أي نزاع الا بموافقة الأطراف المتنازعة . ([١٨])

ثانيا : ان المادة الخامسة من الميثاق وضعت وسيلتين من وسائل فض المنازعات وتسوية الازمات بين الأطراف وهما وسيلة التحكيم ووسيلة الوساطة .

١. وسيلة التحكيم : ان التحكيم الذي اشارت اليه المادة الخامسة كوسيلة قضائية هو تحكيم اختياري وليس اجباري وهذا يعني ان المسألة تضل مرهونة برغبة وإرادة الأطراف المتنازعة فلا يحق لمجلس الجامعة القيام بمهمة التحكيم بدون رضى الأطراف المعنية بنزاع او خلاف ما ، بغض النظر عن درجة خطورة النزاع وطبيعته ([١٩]).

ان ما يمكن ملاحظته في امر وسيلة التحكيم التي نصت عليها المادة الخامسة من ميثاق الجامعة ما يأتي :

أ. غياب أي إشارة في الميثاق الى طبيعة الجزاء الذي يمكن ان يترتب على الاطراف التي وافقت على التحكيم ، ثم رفضت الالتزام بقراراته التي تصدر عادة بأغلبية الآراء

ب. ان مجلس الجامعة لا يملك حق التحكيم في جميع المنازعات العربية .([٢٠])

ج. ان المجلس في الواقع لا يملك أي سلطة خاصة تمكنه من فرض احترام قرار التحكيم الصادر عنه على اطراف النزاع .([٢١])

٢. وسيلة الوساطة : نصت المادة الخامسة من الميثاق على ان الجامعة تتوسط في الخلافات التي يخشى منها وقوع الحرب بين الدول الأعضاء في الجامعة وغيرها للتوفيق بينهما ([٢٢]) . وان الوساطة هي احدى واجبات مجلس الجامعة ، وعليه القيام بها تلقائيا سواء طلب منه

طرف النزاع ام لا . ([٢٣]) أي ان الوساطة طبقا لميثاق الجامعة لا تتوقف على قبول الأطراف المتنازعة او رفضها ، ولا تتضمن تقديم مقدمات لهما بغية إيجاد حل للنزاع حسب رغبة اطرافه ، بل تفرض على اطراف النزاع التسوية ، بناء على قرار يصدر من مجلس الجامعة وقد لا يرضي هذا القرار احد طرفي النزاع او كلاهما ([٢٤]).

ولا بد من الإشارة الى ان الوساطة التي يقوم بها مجلس الجامعة تقوم على أسس معينة وهي :

أ. ان تدخل مجلس الجامعة كوسيط يكون بمبادرة منه وليس بناء على طلب الدول المتنازعة ، لان نص المادة الخامسة أجاز للمجلس ان ينظر في المنازعات التي لا يخشى منها وقوع حرب الا اذا لجاء المتنازعون الى المجلس ، اما اذا كان من شأن النزاع احتمال وقوع الحرب بينهما فالمجلس يتدخل تلقائيا كوسيط ([٢٥]).

ب. تتحقق وساطة مجلس الجامعة في الحالة التي يخشى منها وقوع حرب بين الدولتين المتنازعتين ، اما اذا لم يؤد النزاع الى احتمال وقوع حرب فلا وساطة لمجلس الجامعة .

ج. يصدر مجلس الجامعة قرار التوسط بالأغلبية([٢٦]).

وبالنظر لأهمية الوساطة في تسوية الازمات بين الدول العربية لابد من تنظيم احكاما بصورة تجعلها اكثر فعالية وذلك من خلال تعديل الميثاق في مجلس الوساطة وبالشكل التالي : ([٢٧])

أ. في حالة حدوث نزاع بين دولتين عربيتين فعلى الأمين العام للجامعة ان يكون على اتصال مستمر بالدول المتنازعة ويقدم وساطته ومساعيه من اجل إيجاد تسوية مناسبة للنزاع الناشئ بين دولتين عربيتين .

ب. ان لم يتوصل الأمين العام الى نتائج إيجابية فعليه ان يدعو مجلس الجامعة فورا للانعقاد ويدرس طبيعة النزاع فاذا ما وجد المجلس ان الوساطة يمكن ان تؤدي الى نتائج جيدة فعلى المجلس ان يحدد دولة او اكثر للتوسط في النزاع.

ج. في حالة نجاح الوساطة فعلى المجلس ان يعقد فورا ويحدد النتائج التي توصلت اليها ويعلن تسوية النزاع .

د. في حالة فشل الوساطة ، فعلى المجلس ان ينعقد فورا ويقرر وسيلة أخرى لتسوية النزاع .

ومما تقد يتضح ان المادة الخامسة من ميثاق الجامعة قد حصر الوساطة بمجلس الجامعة ، وبالتالي فان كل وساطة تجري خارج هذا الجهاز المؤسساتي لاتعد من قبيل الوساطة التي تقوم بها الجامعة العربية ، وعليه فالمبادرة بأجراء الوساطة بين الأطراف المتنازعة هدفها إيجاد تسوية سلمية للنزاع عن طريق الاشتراك في بحث النزاع واسبابه والعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة والتوفيق بينهما ، واذا كان للأطراف المتنازعة كامل الحرية من قبول او رفض نتائج الوساطة التي يتوصل اليها مجلس الجامعة ، فالوساطة تظل في النهاية مبادرة ودية يقوم بها المجلس بغية التوصل الى حلول مرضية للأطراف المتنازعة مع التأكيد ان الوساطة ونتائجها لا تمس مسالة استقلال الدول وسيادتها او سلامة أراضيها .([٢٨])

وقبل الانتهاء من تسوية الازمات والمنازعات حسب نصوص ميثاق الجامعة ، لابد من الإشارة الى الحدود الممنوحة لمجلس الجامعة في مسألة التصدي للعدوان التي جاء في نص ( المادة السادسة ) من الميثاق بانه " اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة او خشي وقوعه فالدولة المعتدى عليها او المهددة بالاعتداء ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا ، ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالأجماع ، فاذا كان الاعتداء من احد دول الجامعة لا يدخل في حساب الاجماع راي الدولة المعتدية ، واذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس ، فلممثل تلك الدولة ان يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة ، واذا تعذر للممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأي دولة من أعضائها ان تطلب انعقاده " ([٢٩])

ان نص المادة السادسة من الميثاق تطرح الكثير من التساؤلات فضلا عن اثارة نوعا من الغموض كونه لم يحدد المقصود بالاعتداء او العدوان مما يفتح المجال واسعا للتأويل وقد يسبب شل في حركة المجلس وعجزه عن القيام بمهامه ، وترك لمجلس الجامعة ولسلطته التقديرية ، نظرا لخلو الميثاق من هذا التحديد ، كما ان اشتراط الاجماع ( باستثناء الدولة المعتدية ) لاتخاذ قرار في مثل هذه الحالة يسهم بقسط او باخر في الحد من فعالية الجامعة في مواجهة العدوان الذي يقع على احدى الدول العربية من قبل عضو اخر في الجامعة العربية ، وهذا من شأنه تعطيل تطبيق المادة السادسة ، فضلا عن ذلك هناك قيد اخر لا يقل عن القيد السابق اشارت اليه ( المادة السابعة ) من الميثاق

بنصها على ان " ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبل ، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها السياسية ".([٣٠])

**المبحث الثالث : دور الجامعة في تسوية الازمات بين الدول الأعضاء**

ان ميثاق الجامعة قد حدد الوسائل الرئيسة لتسوية الازمات التي تحصل بين دول الجامعة وفقا للمادتين الخامسة والسادسة. فبينما نصت ( المادة الخامسة ) الى ان وسائل التسوية السليمة للازمات مقصورة على وسيلتين هما ( الوساطة والتحكيم ) فقد اشارت ( المادة السادسة ) الى الإجراءات والتدابير اللازمة التي على مجلس الجامعة اتخاذها في حالة نشوب نزاع عسكري بين دولتين عربيتين ، وتأسيسا على ذلك فقد قامت جامعة الدول العربية في تسوية العديد من الازمات التي طرأت على الساحة العربية و منها :

**المطلب الأول : ازمة ضم الأردن للضفة الغربية عام ١٩٥٠:**

قادت تطورات القضية الفلسطينية وخاصة بعد حرب ١٩٤٨ الى تقديم مصر فكرة انشاء حكومة عربية في فلسطين يطلق علها اسم ( حكومة عموم فلسطين ) وذلك في مجلس الجامعة المنعقد في القاهرة في ١٨ أيلول ١٩٤٨ على أساس " ان لليهود دولة اعترفت بها دول كثيرة وان النية جارية لإدخالها في هيئة الأمم المتحدة مما يجعل الضروري عرقلة هذا المسعى بوجود حكومة عربية فلسطينية يعترف بها وتتولى هي مواجهة اليهود وتنطق باسم فلسطين بعمومها "([٣١])

وقد عارض ملك الأردن عبد الله بن الحسين ذلك مؤكدا " ان هذه الحكومة ستلحق الضرر بالأردن وفلسطين وسيعرضهما للعدوان العاجل او الأجل " ([٣٢])

وفي ٢٣ أيلول ١٩٤٨ اعلن جامعة الدول العربية عن تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة برئاسة احمد حلمي عبد الباقي واعلن مجلس الجامعة اعترافه بفلسطين دولة مستقلة .([٣٣])

وأعلنت الحكومة الأردنية رفضها لقيام حكومة عموم فلسطين وذلك في البرقية التي أرسلها الملك عبد الله الى جامعة الدول العربية جاء فيها : " ان القيام بعمل هكذا يعني الرجوع بالبلاد الى ما كانت عليه الحال قبل الخامس عشر من أيار ، أي عودة الوضع المضطرب الى فلسطين الى ما كان قبل الانتداب البريطاني ، وان تشكيل هذه الحكومة معناه تأييد مشروع التقسيم الذي قاومه العرب " (٣٤)

وردا على ذلك قام رهط من الأردنيين والفلسطينيين النازحين في الأردن ، بوحي من الحكومة الأردنية بعقد مؤتمر في اريحا في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨ ، اعلنوا فيه ضم القسم العربي من فلسطين الى الأردن وان يكون الملك عبد الله بن الحسين ملكا على الأردن وفلسطين .(٣٥)

اثارات قرارات مؤتمر اريحا ازمة بين الأردن وجامعة الدول العربية التي اتهمت الأردن بخروجها عن الاجماع العربي ومؤكدة بان مؤتمر اريحا لا يمثل الغالبية من الشعب العربي الفلسطيني ، وقررت الجامعة توجيه دعوة الى رئيس حكومة عموم فلسطين احمد حلمي عبد الباقي لحضور مجلس الجامعة المقرر في ٢٧ اذار ١٩٥٠ الامر الذي اثار معارضة الحكومة الأردنية واعلانها عدم الاشتراك في الاجتماع .(٣٦)

وفي ١٣ نيسان في العام نفسه عقدت اللجنة السياسية للجامعة اجتماعا حول الازمة الأردنية الفلسطينية وقد وضعت مشروع اقر بالأجماع ما عدا مندوب الأردن الذي سجل اعتراضه عليه ، وينص القرار " نظر المجلس في موقف الدول العربية من المسألة الفلسطينية في وضعها الراهن" وقرر ما يأتي :

أولا : تأكيد القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية بإجماع الدول الاعضاء في الثاني عشر من ابريل لسنة ١٩٤٨ وهو القرار الذي ينص على ان دخول الجيوش العربية الى فلسطين لإنقاذها يجب ان ينظر اليه بوصفه تدبيرا مؤقتا خاليا من صفات الاحتلال او لتجزئة فلسطين ، وانه بعد إتمام تحريرها تسلم الى أصحابها ليحكموها كما يريدون .

**ثانيا :** احتساب هذا القرار نافذا او معبرا عن السياسة الحالية للدول العربية في هذا الشأن

**ثالثا** : اذا اخلت أي دولة من الدول العربية في هذا القرار تعتبر مناقضة لتعهداتها ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية وذلك وفقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق للملحق الخاص بفلسطين .

رابعا : عند وقوع هذا الاخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع واتخاذ ما يلزم من اجراء وفقا لأحكام الميثاق "([٣٧])

الا ان الحكومة الأردنية قامت في ٢٠ نيسان ١٩٥٠ بضم الضفة الغربية اليها ، وذلك بإجراء انتخابات في الضفتين وانتخاب مجلس نيابي ضم عشرين نائبا من كل ضفة والذي اعلن قرار ينص على توحيد الضفتين في دولة واحدة هي " المملكة الأردنية الهاشمية ويكون راسها الملك عبد الله على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين "([٣٨])

وفي اليوم التالي بعث وزير الخارجية الأردني محمد الشريقي ببرقية الى الأمين العام لجامعة الدول العربية يطلب فيها بإبلاغ الأمانة العامة للجامعة بقرار مجلس الامة الأردني بالمصادقة على قرار وحدة الضفتين .([٣٩])

أعلنت اغلبية دول الجامعة رفضها لقرار ضم الأردن للضفة الغربية وقررت اللجنة السياسية في ٢٣ نيسان ١٩٥٠ فصل الأردن من الجامعة الا ان هذا القرار اعترضت عليه الأردن والعراق واليمن . فضلا عن الضغط الدولي ([٤٠]). الامر الذي افشل القرار وتم استبداله بقرار في ١٢ حزيران من العام نفسه يؤكد الاعتراف العملي بان تكون الضفة الغربية رسميا جزءا من الأردن بالنص " ان ضم الضفة الغربية الى الأردن ليست اكثر من وديعة حتى تقوم تسوية نهائية لقضية فلسطين عند تحرير اجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل حرب ١٩٤٨ " ([٤١])

ولعل هذه الصيغة التوفيقة جاءت تأزم الموقف العربي إزاء الازمة الفلسطينية الأردنية وقام العراق بإخراج صيغة حل توفيقي عرضت على الجامعة العربية ونالت موافقة الجميع لتسوية الازمة وهذه الصيغة نصت على " ان ما قمت به الحكومة الأردنية من توحيد ضفتي الأردن كان لضرورة الدفاع عن المنطقة بأجمعها ولأسباب سياسية واقتصادية وقومية تتصل به مباشرة ومع ذلك فان الحكومة

الأردنية تعلن بان هذا التوحيد سوف لا يؤثر بوجه من الوجوه في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية " (٤٢)

وهكذا توصلت الجامعة العربية الى حل توفيقي لتسوية الازمة الأردنية الفلسطينية وذلك بإعلان الموافقة على تكوين عملية ضم الأردن للضفة الغربية مؤقتا الى حين اعلان تحرير فلسطين بالكامل.

**المطلب الثاني : الازمة العراقية الكويتية في عام ١٩٦١**

عقب اعلان بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ قرارها بإنهاء نظام الحماية على الكويت وإعلان استقلالها ، وذلك اثر توقيع الاتفاقية البريطانية الكويتية التي نصت على ما يأتي(٤٣) :

١. تلغى اتفاقية الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٨٩٩ كونها تتنافى مع سيادة الكويت واستقلالها .
٢. تستمر العلاقات بين البلدين على أساس التعاون الوثيق .
٣. استمرار الحكومتين بالتشاور مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين .
٤. استعداد الحكومة البريطانية في تقديم المساعدات الى الكويت اذا ما طلبت الأخيرة ذلك .

وفي اليوم نفسه (١٩ حزيران ١٩٦١) تقدمت الكويت بطلب الانضمام الى جامعة الدول العربية وبدورها بادرت الأمانة العامة للجامعة بإبلاغ حكومات الدول العربية الأعضاء بطلب الكويت تمهيدا لعرضه على مجلس الجامعة (٤٤).

جاء رد فعل العراق في اليوم التالي في ضوء برقية أرسلها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الى شيخ الكويت يشير فيها الى ان الكويت تعد جزءا لا يتجزأ من العراق وعدم اعترافه باتفاق ١٩ حزيران ١٩٦١ الموقع بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية القاضي بان الكويت مستقلة فضلا عن عدم اعترافه بالشيخ حاكما للكويت (٤٥).

وفي الخامس والعشرين من حزيران من العام نفسه عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في وزارة الدفاع أشار فيه الى مضامين برقيته السابقة ومعلنا " ان الجمهورية العراقية قد قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأرض التي استولى عليها الاستعمار بالقوة والتي هي جزء من لواء

البصرة " واعلن أيضا " اننا سنصدر مرسوما بتعيين شيخ الكويت قائمقام للكويت الذي سيصبح تابعا للسلطة الإدارية في لواء البصرة ".([٤٦])

وبدورها قامت وزارة الخارجية العراقية بتسليم نص البيان الرسمي حول موقف العراق من استقلال الكويت الى الأمانة العامة للجامعة العربية بواسطة سفارة العراق في القاهرة التي بدورها قامت بإبلاغ ممثلي حكومات الدول العربية الأعضاء في الجامعة بمذكرة العراق .([٤٧])

واستنادا للاتفاقية المعقودة سارعت الكويت بطلب المساعدة من الحكومة البريطانية بنزول قواتها فورا في الأراضي الكويتية كما قدمت الكويت طلبا الى مجلس الامن الدولي تدعوه الى عقد جلسة طارئة لمناقشة هذه الازمة التي رأت انها تهدد استقلالها .([٤٨])

بادرت الجامعة العربية منذ الأيام الأولى لنشوب الازمة بين الكويت والعراق ببذل مساعيها لاحتوائها عن طريق الاتصال المباشر بالأطراف المعنية .([٤٩]) وقد عقدت اللجنة السياسية للفترة بين ٢٢-٢٤ تموز ١٩٦١ اربع جلسات لمناقشة الحلول التي تقدمت بها المغرب والسعودية فضلا عن طرفي الازمة العراق والكويت وكما يلي :

١- المغرب : ويتلخص بدعوته الى ان تلتزم الكويت بطلب سحب القوات البريطانية ويلتزم العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت وتلتزم الدول العربية من جهتها بقبول الكويت عضوا في الجامعة العربية ومساعدتها على الانضمام الى الأمم المتحدة ، وتقديم المساعدات الفعالة لحماية استقلالها.

٢- السعودية : وقد اكد مشروعها بان تلتزم الكويت بسحب القوات البريطانية من أراضيها بأقرب وقت ممكن وتلتزم حكومة العراق بعدم استخدام القوة في ضم الكويت الى العراق ، وتأييد كل رغبة يبديها الكويت للوحدة او الاتحاد مع غيره من الدول العربية طبقا لميثاق الجامعة والترحيب بدولة الكويت عضوا في الجامعة العربية ومساعدتها الى الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة ،وتلتزم الدول العربية بصيانة استقلال الكويت بناءً على طلبها ويعهد الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ .

٣- العراق : وجاء مشروع العراق متضمنا ان تقوم الدول العربية بعمل مشترك من اجل الغاء اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ بين شيخ الكويت وبريطانيا وانسحاب القوات البريطانية من الكويت وتحرير كافة المشيخات والحميات العربية في الخليج العربي وساحل مسقط وعمان والجنوب اليمني من الاستعمار وان ينظر المجلس في دورته القادمة في الدار البيضاء في طلب انضمام الكويت الى الجامعة العربية بعد ان يتم اجلاء القوات البريطانية عنها وإلغاء اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١.

٤- الكويت : والتي جاء مشروع قرارها بصيغة مذكرة تضمنت استعدادها لقبول احد من خيارين :

أ. ان تسحب حكومة العراق ادعاءاتها بضم الكويت الى العراق وان تعترف باستقلال الكويت التام وان تحترم هذا الاستقلال على ان يسجل كل ذلك في جامعة الدول العربية وفي مجلس الامن .

ب. ان تشكل الجامعة العربية قوات عربية تقوم فعلا بأرسالها الى الكويت لتقوم محل القوات الأجنبية الموجودة حاليا فيها وذلك لصيانة استقلال الكويت وصد أي هجوم عليها واننه في حالة تنفيذ أي من هذين الحلين فان امير الكويت يتعهد بان يأمر حالا بسحب القوات البريطانية من الكويت .([٥٠])

وبعد دراسة هذه المشاريع خلص مجلس الجامعة في ٢٠ تموز الى القرار بالرقم ٣٥/١٧٧٧ والذي نص على النقاط التالية: ([٥١])

١. تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية
٢. تلتزم حكومة العراق بعدم استخدام القوة في ضم الكويت
٣. انشاء قوات الطوارئ عربية مكونة من قوات السعودية ومصرية وسودانية واردنية وتونسية.

وبالفعل فقد تم تنفيذ هذه الفقرات ونزلت القوات العربية في الأراضي الكويتية ([٥٢]) ولكن بعد قيام حركة الثامن من شباط ١٩٦٣ في العراق وسقوط حكومة عبد الكريم قاسم وما أصدرته القيادة الجديدة في العراق من تصريحات ودية اتجاه الكويت، اجرى الأمين العام للجامعة العربية اتصالات مع المسؤولين الكويتيين بخصوص مشروع القرار السابق وانتفاء الحاجة الى قوات الطوارئ العربية في الكويت ، ونتيجة لذلك اصدر الامين العام للجامعة أوامره في ١٣ شباط ١٩٦٣ الى انسحاب القوات وتسليم ما

لديها من تجهيزات الى الكويت وقد تم الانسحاب في ال٢٠ من شباط ١٩٦٣ ، ([٥٣]) ويلاحظ ان جامعة الدول العربي قد افلحت في تسوية الازمة بين العراق والكويت في حينها ، على الرغم من انها لم تتمكن من حسم النزاع بينهما بشكل نهائي ، اذ ان الازمة تجددت في عام ١٩٩٠ واسفرت عن غزو عراقي لأراضي الكويت .

**المطلب الثالث : الازمة اليمنية عام ١٩٦٢**

بعد اعلان الجمهورية اليمنية اثر ثورة ٢٣ سبتمبر / أيلول ١٩٦٢ انقسمت مواقف الدول العربية فيما بينها الى مؤيدة للنظام الجمهوري متمثلة بمصر وسوريا والعراق وبين مؤيد للنظام الملكي السابق متمثلا بالمملكة العربية السعودية والأردن وقد تطورت الازمة اليمنية الى حربة عربية – عربية ، استخدمت فيها أنواع الأسلحة واستنزفت الطاقات والقدرات العربية الى حد كبيرة نتيجة اشتراك القوات المصرية والسعودية بشكل مباشر فيها ([٥٤])

ومنذ الأيام الأولى لحدوث الازمة اخذت الجامعة دورها في تسويتها اذ اصدرت الجامعة ا لعربية قرار في ١٩ أيلول ١٩٦٣ ، بعد ان قدم مندوب اليمن طلبا الى الجامعة العربية يدعو فيه مجلس الجامعة للتدخل لوقف الحرب وتقديم المساعدات المادية الحكومية ، فأرسلت الجامعة بعثة زارت الأطراف العربية ذات العلاقة في الحرب (السعودية والاردن واليمن والجمهورية العربية المتحدة) وقد نجحت في إيقاف الحرب بين الأطراف ([٥٥]) غير ان مهمة التسوية السلمية الحقيقية من جانب الجامعة العربية للحرب اليمنية طرحت في مؤتمرات القمة العربية وابرزها هي ([٥٦]).

١. مؤتمر القمة العربية الأول المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٤ والذي اسفر عن لقاء مصري / سعودي ، بتوسط العراق والجزائر اعلن فيه الجانبان عن قرب استأنف العلاقات السياسية بينهما وتأييدهما الاستقلال الكامل لليمن الجمهوري
٢. مؤتمر القمة العربية الثاني المنعقد في الإسكندرية عام ١٩٦٤ ، والذي اتفق فيه الجانبان المصري والسعودي على مواصلة جهودهما حتى تستقر الأمور في اليمن ، غير ان الوضع في الساحة اليمنية كان متدهورا بسبب الخلافات الكبيرة بين الجمهورين والملكيين في اليمن ،

الامر الذي استدعى قيام وساطة عربية متمثلة بالكويت نتج عنها عقد سلسلة من اللقاءات خلال شهري تموز واب عام ١٩٦٥ بين الرئيس المصري والملك السعودي ، فضلا عن مشاركة الزعماء اليمنين ، استقرت عن ابرام اتفاقية جدة تم بموجبها سحب مصر قواتها من المناطق الشرقية والشمالية من أراضي اليمن ، وبقيت لها قوات متمركزة في مدن صنعاء والحديدة وتعز اضطرت الى سحبها لمواجهة العدوان الصهيوني في حزيران ١٩٦٧.

٣. مؤتمر القمة العربي الرابع الذي انعقد في الخرطوم عام ١٩٦٧ والذي اسفر عن اتفاق لتسوية سلمية للحرب الاهلية اليمنية والذي مهد الطريق لسحب القوات المصرية من اليمن ، واعقب ذللك موقف السعودية وانهاء المساعدة للعناصر الملكية في اليمن ، وبهذا اثبتت التسوية أهمية اللقاء العربي المباشر ضمن مؤتمرات القمة العربية لتسوية الازمات العربية .

**المطلب الرابع الازمة الجزائرية / المغربية عام ١٩٦٣:-**

حدثت الازمة بين الجزائر والمغرب عام ١٩٦٣ عندما قامت القوات المغربية باختراق المناطق الحدودية التابعة للجزائر في الأول من تشرين الأول من العام نفسه واحتلالها منطقتي حاسي بيدا وتنجوب الواقعتين على بعد ٥٠٠ كم شمال شرقي صحراء تندوف وفي المقابل قامت القوات الجزائرية بالاستيلاء على مركز حدودي مغربي وبالتالي تحول الامر الى نزاع مسلح بين الجانبين ([٥٧]).

وإزاء تصاعد الازمة وإعلان الحرب بين البلدين ( الجزائر والمغرب ) قرر الأمين العام لجامعة الدول العربية عقد اجتماع استثنائي لمجلس الجامعة ، اسفر عن اصدار قرار بالإجماع يدعو الطرفين الى الوقف الفوري لاطلاق النار وسحب قواتهما المسلحة الى مراكزها السابقة الا ان المغرب رفضت تنفيذ ذلك بحجة بان الأراضي التي احتلتها هي أراضي تعود اليها ([٥٨])

ورغم الوساطات العربية المتعددة لإنهاء الحرب فإنها لم تنجح وانتهت بالفشل ، بسبب ادعاء كل من الطرفين ( المغربي والجزائري ) بأحقية بلاده في المنطقتين الحدوديتين ( حاسي بيدا وتنجوب ) ، واستمرت الحرب حتى عام ١٩٦٤ حيث انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة حيث اتصال مباشر بين زعماء البلدين المتنازعين وكانت نتيجته ابرام اتفاق بينهما في العشرين من شباط ١٩٦٤ يقضي بأنهاء القتال وسحب قواتهما من المناطق الحدودية والاحتكام الى لجنة التحكيم التي شكلها

مجلس الجامعة لبيان قانونية المناطق المتنازع عليها ([٥٩]) وأخيرا نجحت الجامعة العربية بتسوية الازمة بين البلدين على ضوء وسيلتي ( الوساطة والتحكيم ) التي وردت تحديدا في المادة الخامسة من ميثاقها .

المطلب الخامس :- الازمة بين شطري اليمن عام ١٩٧٢ :-

حدثت الزمة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي عام ١٩٧٢ بسبب النزاع على الحدود الذي تطور الى نزاع مسلح في أيلول ١٩٧٢ ، الامر الذي دفع بمجلس الجامعة الى عقد اجتماع استثنائي في الأول من تشرين الأول عام ١٩٧٢ اسفر عن تشكيل لجنة مؤلفة من ( الجزائر وسوريا والكويت ومصر وليبا ) لتقصي الحقائق ولتسوية النزاع ، وقد افلحت جهود اللجنة الى التوصل الى قرار وقف اطلاق النار وانسحاب القوات المتحاربة من منطقة الحدود بمسافة ١٠ كم وتعهد الطرفين بإيقاف الحملات الإعلامية المضادة و في ٢٨ من تشرين الأول من العام نفسه وتحت اشراف الجامعة العربية وقع الشطران اتفاقا للسلام مما اسهم ذلك بإنهاء الازمة بين الطرفين ([٦٠]).

المطلب السادس : الجامعة والحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ :

لم يمض يومان على نشوب الحرب الاهلية اللبنانية في الأول من نيسان ١٩٧٥ حتى أعلنت جامعة الدول العربية تدخلها المباشر لتسوية النزاع بين الأطراف المتحاربة ، بواسطة قام بها الأمين العام للجامعة والتي اسفرت جهوده عن التوصل الى اول اتفاق لوقف اطلاق النار ، غير ان وقف اطلاق النار قد انهار بتصاعد الازمة ، وبهدف مواجهة هذا التصعيد انعقد في اطار الجامعة الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في تشرين الأول ١٩٧٥ تقرر فيه إبقاء الأمين العام مواصلة الاتصال مع اطراف الازمة بهدف تسويتها ، وعقب التدخل السوري العسكري في لبنان في نيسان ١٩٧٦ ، اجتمع مجلس الجامعة في حزيران منه وتقرر تشكيل قوة طوارئ عربية أرسلت الى لبنان لتتولى حفظ السلام ومراقبة قرار ووقف اطلاق النار وقد اسفرت هذه الجهود لأنهاء القتال وتسوية الازمة .([٦١])

المبحث الثالث : تقيم دور جامعة الدول العربية في تسوية الازمات بين الأعضاء

إنَّ جامعة الدول الرية في مجال أداء وضيفتها فيما يخص تسوية الازمات بين الدول الاعضاء قد لحقه تطور مهم لم يقتصر على ما ورد في الميثاق تحديدا ( الوساطة والتحكيم ) بل كثيرا ما تم استخدام وسائل ا أخرى ساعدت بلا شك في تطور عمل الجامعة في هذا المجال ، كالمساعي الحميدة ودور الأمين العام ومؤتمرات القمة العربية ، وغير ذلك من الوسائل ، ولاشك ان هذه الوسائل ستكون حارة عندما يصار الى تعديل ميثاق الجامعة العربية ، بينما وان هناك راي شائع ومتداول مفاده ان التسوية السلمية العربية في حل الازمات تفتقر الى الحلول الجذرية والاصلية وانها تتصف بقدر كبير من ا لضعف ما يجعل الازمات عرضة للتجدد كلما تعرضت الى خلافات سياسية (٦٢) لأنها تعتمد دوما على المصالحات والتوفيقات القائمة على الترضية السياسية الوقتية ، ولو ان الدول العربية لجاءت الى الحلول الجذرية الاصلية القائمة على التحكيم الالزامي والقضاء ، بما ينطويان عليه من اصدار احكام وقرارات دقيقة وواضحة وملزمة ، تحدد بمقتضاها الحقوق السياسية والقانونية لأطراف الازمة بما تعرضت العلاقات العربية الى المزيد من الازمات والنزاعات وذلك لان تلك الحلول الدبلوماسية لا تسوي النزاعات بشكل كامل بل تجعلها كاملا او تؤجلها الى حين فتكون عرضه للظهور من جديد عند نشوء ابسط الخلافات السياسية (٦٣)

ولاشك ان هناك قصور في ميثاق الجامعة من ناحية اعتماد على وسيلتين من وسائل التسوية السلمية لحل الازمات وهما الوساطة والتحكيم بينما نرى ان ميثاق الأمم المتحدة اكثر تطورا وتقدما لاعتماده على وسائل عديدة من التسويات منها المفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم والقضاء واللجوء الى اية وسائل قد يختارها اطراف الازمة (٦٤).

ومع ذلك فان قصور ومحدودية ميثاق الجامعة العربية لا يلغي تطور عمل جامعة الدول العربية في مجال تسوية الازمات وعليه سوف نتناول هذا التطور في دو كل من دور الأمين العام لجامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة العربية في تسوية الازمات .

المطلب الأول :- دور الأمين العام للجامعة العربية :-

أدى الأمين العام لجامعة الدول العربية دورا بارزا في مجال تسوية الازمات بين الدول الأعضاء ، على الرغم من محدودية هذه الدول الممنوح له في ميثاق الجامعة الا ان المادة ( ١٤) من نظامه الداخلي لمجلس الجامعة قد خولت له بعض الصلاحيات السياسية من بينها القيام بدور الوساطة بهدف التوفيق بين الاطراف المتنازعة ، وذلك بتكليف من مجلس الجامعة عملا بالمادة (١٢) او مبادرة منه كونه ممثلا دبلوماسيا للجامعة الدول واعضائها ([٦٥]).

وقد قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بدور الوساطة في العديد من الازمات العربية ، كالأزمة المغربية – الجزائرية اثر تدهور الوضع بين الدولتين عام ١٩٦٢ ، فضلا عن قيامه بالمساعي الحميدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي عام ١٩٧٢ ، بسبب نزاع الحدود حول صحراء تندوف واستمرار هذا الدور وبمساعدة لجنة خاصة لتحقيق المصالحة بين الشطرين ([٦٦])

وأخيرا لابد من الإشارة الى نجاح مهمة الأمين العام للجامعة العربية في التسوية ، يضل مرهونا بالعديد من الأمور منها ما يتعلق بشخصية الأمين العام وبطبيعة النزاع وبدرجة الخطورة ، وخبرته السياسية ، وكذلك بارتباطه بدولة المقر التي يضل دائما يحمل الأمين العام جنسيتها ، ولاشك ان هذه الروابط يمكن ان تؤدي دورا في فشل او نجاح التسوية السلمية ([٦٧])

المطلب الثاني : مؤتمرات القمة العربية :-

لقد أوكلت مواد الميثاق الى مجلس الجامعة العربية عقد الاجتماعات على مستوى الممثلين الدائمين او السفراء او وزراء الخارجية لمواجهة الازمات التي تحصل بين الدول الأعضاء ، ولم تشر هذه المواد الى انشاء جهاز اداري يعقد على مستوى القمة العربية الا ان فكرة عقد مؤتمرات القمة العربية قد بدأت عندما تولدت القناعة بان الخلافات العربية قد حالت دون انجاز ما تصبو اليه الدول العربية من امال ، بحيث اصبح مجلس الجامعة يقوم بأعمال إدارية روتينية متجنبا في الوقت نفسه التعرض للقضايا المصيرية التي تواجه حاضر الامة العربية ومستقبلها ([٦٨])

ويشير ( وليد عبد الحي ) الى ان هناك معوقات تعترض اتخاذ القرارات في مجلس الجامعة الامر الذي تطلب عقد مؤتمرات القمة العربية على مستوى الملوك والرؤساء وذلك لتحقيق المرونة في سرعة

اتخاذ القرار ، فضلا عما تتطلبه الازمات الحادة والطارئة من قرارات سريعة والفعل قد اثبتت التجربة ان مؤتمرات القمة العربية اكثر قدرة لتسوية الازمات او اتخاذ قرارات مهمة في شأنها ، فضلا عن قرارات القمة تحظى بنصيب كبير من الاحترام والتطبيق .

**الخاتمة:**

يتضح مما تقدم بان جامعة الدول العربية تعد قمة الهرم التنظيمي الإقليمي العربي ، والتي كان لها الدور الكبير في تسوية الكثير من الازمات بين الدول الأعضاء وان الجامعة العربية لم تجعل اختصاص التسوية السلمية للازمات حكرا على مجلسها كما ارادت مواد الميثاق ، بل تجاوزته الى اشراك الأمين العام للجامعة ، وقيامه بنشاطات فردية دفعت باتجاه تفعيل اسهاماته بدرجة اكثر مما رسمه الميثاق له في بعض الأحيان

كما يبين من خلال الدراسة ان مؤتمرات القمة العربية كانت احد المرتكزات الأساسية في الوطن العربي التي أسهمت في تعزيز دور الجامعة العربية اذ كانت دبلوماسية القمة العربية اكثر قدرة على تحقيق درجة كبيرة من النجاح في العمل على تسوية العديد من المنازعات التي نشبت بين الدول العربية سلميا.

ان الجامعة العربية واجهت ولا زالت تواجه العديد من الازمات التي تقع خارج ارادتها وتؤثر في أدائها واضعفت العمل العربي المشترك في اطارها ، ولعل من ابرز هذه الازمات هي طبيعة النزاعات العربية نفسها ، فهي ليست نزاعات قانونية وان تظاهرت بذلك ، وانما عبارة عن نزاعات سياسية ممتدة الأثر ، ترتبط بدوافع ومواقف النظم السياسية الحاكمة بالدرجة الأولى ، وان اتخذت صفة النزاعات الحدودية مثلا ،او نزاعات ذات طبيعة سياسية او دعاوي التدخل في الشؤون الداخلية الى غير ذلك من النزاعات والأزمات التي تبدو في ظهرها منطوية على حقوق قانونية ، لكنها في واقع الامر تبقى تخفي ورائها اهداف سياسية .

**المصادر:**

[١] علاء موسى كاظم نورس ، الجامعة العربية في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين ، ١٩٤٤-١٩٤٨ ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص١٢-١٣.
[٢] جميل جبوري ، نشأت فكرة جامعة الدول العربية ، مجلة شؤون عربية تونس ، العدد ٢٥، ١٩٨٣ ، ص ١٧.
[٣] المصدر نفسه ، ص ١٧-١٨.
[٤] خليل إسماعيل الحديثي ، الوسيط في التنظيم الدولي ، مطبعة جامعة بغداد ١٩٩١، ص ٣٣٩.
[٥] احمد الشقيري ، الجامعة العربية ، كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية ، دار ابن سلامة ، الإسكندرية ، ١٩٦٩، ص٧.
[٦] احمد الشقيري ، الجامعة العربية ، كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية ، دار ابن سلامة ، الإسكندرية ، ١٩٦٩، ، ص ٨.
[٧] احمد الشقيري ، الجامعة العربية ، كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية ، دار ابن سلامة ، الإسكندرية ، ١٩٦٩، ص ٨.
[٨] علي محافظة ، النشاة التاريخية للجامعة العربية ، في ندوة دراسات الوحدة العربية ، لواقع الطموح ، بيروت ، ١٩٨٣، ص٣٧.
[٩] جميل جبوري ، مراحل تكوين جامعة الدول العربية ، مجلة شون عربية ، العدد٣١، لسنة ١٩٨٣٦، ص١٤٩.
[١٠] المصدر نفسه ص١٥٠.
[١١] مفيد محمود شهاب ، جامعة الدول العربية وانجازاتها ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣، ص١٢.
[١٢] المصدر نفسه ص١٣.
[١٣] المصدر نفسه ص٢٠.
[١٤] احمد الشكيري ، المصدر السابق ، ص٤٣.
[١٥] حول نص المادة الخامسة ينظر ، محمد عزيز شكري ، جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٧٥ ، ص١٨١.
[١٦] مفيد محمود شهاب ن المصدر السابق ، ص١٧٩.
[١٧] المصدر نفسه ، ص١٨٠.
[١٨] نصيف يوسف ، الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية المشابهة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٤١، لسنة ١٩٨٢، ص١٣.
[١٩] المصدر نفسه ، ص١١٤.
[٢٠] صالح جواد كاظم ، دراسة في المنظمات الدولية ، مطبعة الارشاد ن بغداد ، ١٩٧٥، ص٣٩٤.

[٢١] بطرس بطرس غالي ، الجامعة العربية وتسوية النزاعات المسلحة معهد البحوث الدراسات العربية العربية القاهرة ، ١٩٧٧ن ص ٤٥.
[٢٢] هشام حكمت عبد الستار ، دور دبلوماسية القمة في تسوية المنازعات العربية في اطار جامعة الدول العربية ، رسالة ماجستير ٠ غير منشورة ) كلية العلوم السياسية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٥، ص٦٣.
[٢٣] المصدر نفسه ، ص٩٤.
[٢٤] محمد طلعت الغنيمي ، الجامعة العربية ، دراسة قانونية وسياسية ، الإسكندرية ، ١٩٧٤، ص ١٤٤.
[٢٥] المصدر نفسه ، ص١١٤-١١٥.
[٢٦] المصدر نفسه ، ص١١٥.
[٢٧] عودة عبد الفتاح ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، الدار البيضاء ، ١٩٩٥ ، ص١٧٩.
[٢٨] إبراهيم حلمي شلبي ، التنظيم الدولي ، المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة ، الدار الجامعية القاهرة ، ١٩٨٦، ص١٨٠.
[٢٩] ينظر نص المادة السابعة في المصدر نفسه ص ١٨١.
[٣٠] دار الكتب والوثائق ن البلاط الملكي وسترمز لها (د.ك.و٣١١) (٤٦٨٤ الى ٣١١تقارير المفوضية العراقية في عمان )، قرار مجلس الجامعة العربية بشأن مصير القسم العربي من فلسطين ، ص١٩-٢٠
[٣١] د.ك.و/ من ٦-٣١١/٢٧ تقارير المفوضية العراقية في عمان ، حكومة عموم فلسطين ، و ٦ ص٤٥.
[٣٢]تألفت حكومة عموم فلسطين التي ترأسها احمد حلمي عبد الباقي بالرجاء الحسيني وزيرا للدفاع وجمال الحسيني وزيرا للخارجي ، ويوسف صهيون للدعاية ، وعوني عبد الهادي للشؤون الاجتماعية واللاجئين واميل عقل للزراعة ، والدكتور حسين الخالدي للصحة ، وفوتي ضريح للاقتصاد والشيخ حسن أبو السعود للأوقاف ، وميشل ابي كارص للمالية ومعين الماضي للداخلية وعلي حسين للعدلية ، ينظر د.ك.و ، من ٦ الى ٢٧ - ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، حكومة عموم فلسطين ، و ٦ ، ص ٤٥.
[٣٣] المصدر نفسه ، و٦، ص ٤٦.
[٣٤] للتفاصيل بنظر عبد الأمير محسن جبار ، التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦ الى ١٩٥٨، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) جامعة بغداد كلية لاداب ١٩٩١، ص ٧٣-٧٤.
[٣٥] المصدر نفسه ص٧٩-٨٠.
[٣٦] المصدر نفسه ،ص٨١.
[٣٧] د.ك.و ، ٣١١/ ٤٧٢٦ ، تقارير المفوضية العراقي في عمان ، تقرير عام عن شهر نيسان ١٩٥٠، و٣٢ ، ص٥٠.
[٣٨] عصام سخيني ، ضم فلسطين الى شرقي الأردن ١٩٤٨ ال ١٩٥٠، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٤، كانون الأول ١٩٧٤، ص٧٢.

[٣٩] تعرضت جامعة الدول العربية الى ضغط دولي غير مباشر تمثل باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية بإجراءات الأردن بضم الضفة الغربية وإعلان وحدة الضفتين في ٢٧ نيسان ١٩٥٠، كمتا انهما طالبا من الحكومة المصرية بعدم تنفيذ قرار الفصل بحق الأردن ، للتفاصيل بنظر عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨، بغداد ،١٩٨٨،ص١٧٧ز

[٤٠] د.ك.و ،٣١١/٤٦٨٥ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ن جلسات الجامعة العربية ، و٧٤، ص١٠٦.

[٤١] عبد الرزاق الحسيني ، المصدر السابق ، ص١٧٧.

[٤٢] سيد نوفل ، الأوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ن مطبعة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦، ص٢٤١.

[٤٣] المصدر نفسه ن ص٢٤١-٢٤٢.

[٤٤] حول نص البرقية بنظر خليل إبراهيم حسين ، سقوط عبد الكريم قاسم ، موسوعة ١٤ تموز ، ج٥، بغداد ن١٩٨٩ ، ص٢٥٢.

[٤٥] المصدر نفسه ،ص٢٥٣.

[٤٦] سيد نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٢.

[٤٧] محمد عبد الواحد الساكت ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ن اختصاصاته السياسية والإدارية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٥، ص٣٩.

[٤٨] بطرس بطرس غالي ، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المسلحة ن مصدر سابق ، ص٨٥.

[٤٩] وزارة الخارجية العراقية ، حقيقة الكويت ، مطبعة الرابعة ، بغداد ، ١٩٦١، ص٤٠-٤١.

[٥٠] المصدر نفسه ، ص٤١.

[٥١] محمد عبد الواحد الساكت ظن المصدر السابق ، ص٤٩.

[٥٢] محمود علي داود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٨٠، ص١٣٤-١٣٥.

[٥٣] بطرس بطرس غالي ، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المسلحة ، المصدر السابق ، ص ٢٧-٢٨.

[٥٤] احمد الشكيري ، مصدر سابق ، ص١٨٣.

[٥٥] المصدر نفسه ص١٢٠-١٢٦.

[٥٦] بطرس بطرس غالي ، المصدر السابق ، ص ١٤٨.

[٥٧] المصدر نفسه ، ص١٤٨-١٤٩.

[٥٨] المصدر نفسه ،ص١٤٩.

[٥٩] محمد السيد سليم ، دور الجامعة في إدارة المنازعات بين الأعضاء ، ندوة مركز دراسات الوحدة لعربية ( جامعة الدول العربية :-الواقع والطموح ) بيروت ن ١٩٨٣، ص١٧٦.

[٦٠] المصدر نفسه ن ص١٧٧.

[٦١] خليل إسماعيل الحديثي ، تسوية المنازعات العربة ، مشكلة التفريط والافراط بين الجامعة و الدول الأعضاء ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد٥-٣، اذار ٢٠٠١، ص١٤.

[٦٢] المصدر نفسه ، ص١٤-١٥.
[٦٣] عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، تحديث جامعة الدول العربية في اطار المتغيرات الدولية ، مجلة شؤون عربية ن تونس ، العدد ٨١، لسنة ١٩٩٥، ص٨٠.
[٦٤] المصدر نفسه ، ص٨١.
[٦٥] محمد طلعت الغنيمي ، نظرات في العلاقات الدولية ، الإسكندرية د.ت ، ص ١١٩.
[٦٦] عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ن المصدر السابق ، ص ٦٧.
[٦٧] إبراهيم احمد شلبي ، التنظيم الدولي ، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة ، الدار الجامعة للطباعة ، بيروت ن ١٩٨٦، ص١٥٢.
[٦٨] وليد عبد الحي ، معوقات العمل العربي المشترك ، مركز دراسات الوحدة العربية ن بيروت ،١٩٨٧، ص٤١.